

الحديث المرسل عند الإمام المزي في كتابه تحفة الأشراف (دراسة وصفية)

Al-Ḥadīth al-Mursal According to Imām al-Mizzī in his Book Tuḥfat al-Ashrāf, (Descriptive Study)

*محمد نواز

**الأستاذ الدكتور علي أصغر جشتي

Abstract

Jamāl al-Dīn Abū al-Ḥajjāj Yūsuf ibn al-Zakī ‘Abd al-Raḥmān al-Mizzī, was a Syrian Muḥaddith and the foremost ‘Ilm al-Rijāl Islamic scholar. Al-Mizzī was born near Aleppo in 1256 under the reign of the last Ayyubid Amīr Al-Nāsir Yūsuf. In his childhood he moved with his family to the village of al-Mizza outside Damascus, where he was educated in Qur’ān and fiqh. In his twenties he began his studies to become a Muḥaddith and learned from the masters. He travelled across the Mamluk Sultanate of Egypt, Syria (الشَّام), and Hījāz and became the greatest ‘Ilm al-rijāl (عِلْمُ الرَّجَالِ) scholar of the Muslim world and an expert grammarian and philologist of Arabic. His famous book is Tuḥfat al-Ashrāf, where he has collected all the Mursal Ḥadīths from the different Ḥadīth books. I will discuss in this article what was the method of Imām Mizzi in collecting the hadith? We should know that, Imām Mizzi has not only compiled the Mursal Hadiths here, but also collected the all Maqtū’ and Mawqūf Ḥadīth, and Athar of many Companions. Now question is that, how accurate was he in compiling all those Mursal, Maqtū’ and Mawqūf Ḥadīths? Insha Allah we will be tried to find out its answer here in this article, and we will describe them with examples.

Keywords: Imam Mizzi, Tuḥfat al-Ashrāf, Ḥadīth Mursal, Maqtū’ and Maqūf

* باحث بمرحلة الدكتوراة، قسم الحديث و السيرة، كلية الدراسات الإسلامية، جامعة علامة إقبال المفتوحة بإسلام آباد.

** الأستاذ قسم الحديث والسيرة، كلية الدراسات الإسلامية، جامعة علامة إقبال المفتوحة بإسلام آباد.

المقدمة

الحمد لله وحده والصلاة والسلام على من لا نبي بعده وعلى آله وأصحابه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين، وبعد!

إن علم علل الحديث يعد من أجل أنواع علم الحديث الشريف، وأهم فنونه وأدقها وأغمضها فهما ودراسة ولذلك اهتم علماء الحديث بالحديث النبوي عموماً، وعلماء العلل خصوصاً، لأنه بمعرفة العلل يعرف حديث الرسول ﷺ من غيره، وصحيح الحديث من سقيمه، وصوابه من خطئه، وحفظاً من شذوذه. قال ابن الصلاح رحمه الله: "اعلم: إن معرفة علل الحديث من أجل علوم الحديث وأدقها وأشرفها".^(١)

ولذلك ما انشغل في هذا الفن الدقيق إلا العلماء النقاد الكبار، والجهابذة الذين اعترف المحدثون سلفاً وخلفاً كما فوض لهم الفضل والمكانة، فهؤلاء هم الذين قاموا ببيان العلل الخفية القادحة في الحديث النبوي وبذلك حفظوا سنة نبينا الكريم عليه أفضل الصلاة وأتم التسليم من الضياع والتحريف وزادوا عنها ما لم يكن منها، فمن الذين لهم جولة وجهود جبارة في هذا الميدان الإمام المزي في كتابه "تحفة الأشراف" فإنه قام ببيان العلل الموجودة في بعض الأحاديث التي ظاهرها السلامة، ونحن في هذا المقال سوف ندرس منهجه في بيان الأحاديث المعلولة بسبب التفرد. يقسم البحث على خمسة محاور:

المحور الأول: التعريف بالمزي، و كتابه تحفة الأشراف، وتعريف المرسل، والمظان له، والمراتب، وأنواعه.

التعريف بالإمام المزي بالاختصار:

- اسمه ونسبه: هو: الإمام، الثقة، الرجال المحدث الناقد، جمال الدين أبو الحجاج يوسف بن الزكي عبد الرحمن بن يوسف بن علي بن عبد الملك بن أبي الزهر القضاعي الكلبي المزي الحلبي بمدينة حلب السورية سنة (654 هـ)، محدث الديار الشامية في عصره، ولد بظاهر حلب، ونشأ بالمزة (من ضواحي دمشق)
- عاش في منطقة " المزة " وهي إحدى مقاطعات دمشق، برع في فنون اللغة العربية بشكل عام وكذلك في الفقه وعلوم النحو والصرف، ولكنه تخصص أكثر في دراسة الحديث الشريف وتحليل رواة الحديث ورجاله والإمام بهم جيداً، ولقد وصفه بعض مشايخ عصره بأنه من أكثر الناس حفظاً وقدرة على استيعاب كل ما يتعلق بالحديث الشريف وخاصة رجاله.^(٢)
- تمت توليته على دار الحديث الأشرافية لمدة 23 سنة ونصف، ومن أهم تلاميذه الذهبي وتقي الدين السبكي.
- من أهم مؤلفاته: تهذيب الكمال في معرفة أسماء الرجال، تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف، المنتقى من الأحاديث، الكنى.
- ثناء العماء عليه: قال ابن ناصر الدين: قال الحافظ أبو عبد الله الذهبي: أحفظ من رأيت أربعة: ابن دقيق العيد، والدمياطي، وابن تيمية، والمزي، فابن دقيق العيد أفقهم في الحديث، والدمياطي أعرفهم بالأنساب، وابن تيمية أحفظهم للمتون، والمزي أعرفهم بالرجال. وقال الكتاني: أفرد الحافظ أبو سعيد العلائي بمؤلف سماه «سلوان التعزي بالحافظ أبي الحجاج المزي»
- توفي الإمام جمال الدين يوسف المزي بدمشق، في صفر سنة اثنتين وأربعين وسبعمائة من الهجرة النبوية الشريفة، وله من العمر 88 سنة، وقد صُلِّي

عليه في الجامع الأموي، ثم دفن بالقرب من شيخ الإسلام ابن تيمية، رحمه الله رحمة واسعة.

التعريف الموجز بتحفة الأشراف:

- الاسم الكامل للكتاب هو " تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف " وهو واحد من أهم الكتب التي تناولت رواة الحديث، فهو من أهم كتب الأطراف، ولمن لا يعرف فإن كتب الأطراف تختلف عن المسانيد بأنها لا يتم فيها ذكر الحديث الشريف بأكمله، ولكن يذكر طرف منه فقط، مما يسهل الأمر على الباحثين والقراء.
- من المعروف أن كتب الأطراف لا تورد متن الحديث بالكامل، وكذلك لا تعطي لفظه بالضبط كما في كتب الحديث الستة، ولكنها فقط تشير إلى المعنى العام لها طبقاً لتلك الكتب، ولذلك في حالة البحث المكثف سيجد القارئ نفسه بحاجة إلى مصادر أخرى إذا احتاج للاطلاع على المتن كامل بنفس لفظه.
- من أهم أسباب أهمية الكتاب هو أنه يعرف القارئ على طريقة الحديث لكل واحد من أصحاب كتب الحديث الستة، حيث جعل مرجعه صحيح البخاري، صحيح مسلم، جامع الترمذي، سنن أبو داود، سنن النسائي، سنن ابن ماجه، مقدمة كتاب مسلم، المراسيل أبي داود، العلل للترمذي، الشمائل للترمذي، عمل يوم وليلة للنسائي، حيث خصص رمز مختصر للإشارة لكل واحد منهم أثناء الكتاب مثل (خ: للبخاري)، (خت: للبخاري تعليقاً)، (س: للنسائي)، وهكذا.
- الكتاب مقسم لعدة أقسام حسب الحروف الأولى من اسم كل شخص على طريقة المعاجم، حيث يبدأ بمقدمة ثم الحروف الأبجدية بالكامل من حرف الألف لحرف الياء طبقاً لأول حرف من اسم الرواة، وبعدهم " باب ذكر من اشتهر بالكنى من الصحابة ولم يعرف اسمه أو اختلف في اسمه "، ثم " فصل فيمن اشتهر بالنسبة إلى أبيه أو جده ونحو ذلك ".

- كذلك أورد " فصل في من مسند جماعة من الصحابة روى عنهم فلم يسموا رتبنا أحاديثهم على ترتيب أسماء الرواة عنهم"، ثم فصل " ومما اجتمع فيه ثلاثة ممن لم يسم"، وفصل " أول مسانيد النساء"، وفي النهاية اختتم الكتاب " بكتاب المراسي وما يجري مجراها" والخاتمة.

تعريف المرسل لغة وإصطلاحاً:

المرسل لغة: تعريفه: في اللغة، يجمع على مراسيل، وأصله مأخوذ من الإطلاق وعدم المنع يقال: أرسل الشيء: أطلقه وأهمله، وأرسل الكلام إرسالاً: أطلقه من غير قيد، ومنه قوله تعالى (أَلَمْ تَرَ أَنَّا أَرْسَلْنَا الشَّيَاطِينَ عَلَى الْكَافِرِينَ تَوْزُؤُهُمْ أَزًّا) سورة مريم 83 أى: أطلقنا الشياطين على الكافرين، فكأن المرسل أطلق الإسناد، ولم يقيده برأو معروف أو مأخوذ من قولهم: ناقة مرسل، أى: سريعة السير، فكأن المرسل أسرع فيه عجلاً، فحذف بعض إسناده.

أو مأخوذ من قولهم: جاء القوم أرسلأ أى: مفترقين، لأن بعض الإسناد منقطع عن بقيته، وعلى ذلك فللمرس ثلاثة معان لغوية: الإطلاق، الإسراع، التفريق، وحديث مرسل: إذا كان غير متصل الإسناد، وجمعه مراسيل.

المرسل اصطلاحاً: اختلف العلماء حول تعريف المرسل على النحو التالي:

التعريف الأول: هو ما رواه التابعي الكبير كسعيد بن المسيب عن رسول الله صلى الله عليه وسلم. وهذا التعريف لاختلاف بين العلماء.

التعريف الثاني: هو ما رواه التابعي مطلقاً، سواء كان كبيراً أو صغيراً عن رسول الله ﷺ. ففي هذا التعريف لم يقيد التابعي بل أطلق، وهو الذي رجحه الحافظ ابن حجر.

التعريف الثالث: هو الحديث الذي لم يتصل إسناده على أى وجه كان انقطاعه، وإلى ذلك ذهب الفقهاء وأصحاب الأصول والخطيب البغدادي وجماعة من المحدثين، وعلى

هذا فقد توسعو في مفهوم المرسل، حتى كان عندهم شاملا لكل صو الانقطاع، فيدخل في هذا التعريف الحديث المعلق والمعضل.

وقد أنكر الحاكم هذا التوسع في مفهوم المرسل في كتابه (معرفة علوم الحديث) لأنه يشمل كل صور الانقطاع.

من مظانّ الحديث المرسل:

وهي على نوعين:

الأول: كتب جمعت الأحاديث المرسلة، مثل:

- المراسيل لأبي داود.
- ما أُفردَ من المراسيل في آخر تحفة الأشراف للحافظ المزي.
- ما أُفردَ من المراسيل في آخر الجامع الكبير للإمام السيوطي.

الثاني: كتب جمعت الرواة المرسلين، مثل:

- المراسيل: لابن أبي حاتم.
- بيان المرسل: لأبي بكر البرديجي.
- التفصيل لمهم المراسيل: للخطيب البغدادي.
- جزء في المراسيل: لضياء الدين المقدسي.
- جزء في المراسيل: لابن عبد الهادي المقدسي.
- جامع التحصيل لأحكام المراسيل: للعلائي.

تحفة التحصيل في ذكر رواة المراسيل: للحافظ العراقي

مراتب المرسل من الأحاديث، وأسباب تفاوتها:

أوضحها السخاوي - رحمه الله- في فتح المغيث (1/155)، وهي على مراتب:

1. أعلاها ما أرسله صحابي ثبت سماعه.
 2. ثم صحابي له رؤية فقط ، ولم يثبت سماعه.
 3. ثم المخضرم.
 4. ثم المتقن كابن المسيب.
 5. ويليها من كان يتحرى في شيوخه كالشعبي ومجاهد.
 6. ودونها مراسيل من كان يأخذ عن كل أحد ، كالحسن.
- ثم قال - رحمه الله- : (وَأَمَّا مراسيل صغار التابعين كقتادة والزهري وحميد الطويل فَإِنَّ غالب رواية هؤلاء عن التابعين).
- قال الحافظ ابن رجب في شرحه لعلل الترمذي (175 و176):
- تفاوت مراتب المرسلات بعضها على بعض يدور على أسباب:
- أحدها: أن من عزى روايته عن الضعفاء ضعف مرسله بخلاف غيره.
- ثانيها: أن من عرف له إسناد صحيح على من أرسل عنه، فأرساله خير ممن لم يعرف له ذلك، وهذا معنى قول يحيى بن سعيد القطان: مجاهد عن علي ليس به بأس، قد أسند عن ابن أبي ليلى عن علي.
- ثالثها: أن من قوي حفظه يحفظ كل ما يسمعه وثبت في قلبه، ويكون منه ما لا يجوز الاعتماد عليه، بخلاف من لم يكن له قوة في الحفظ.
- وقد أنكر مرة يحيى بن معين على بن عاصم حديثاً وقال: ليس هو من حديثك، إنما ذكرت به فوق في قلبك، فظننت أنك سمعته ولم تسمعه.
- رابعها: أن الحافظ إذا روى عن ثقة لا يكاد يترك اسمه بل يسميه فإذا ترك اسم الراوي دل على أنه غير مرضي، وقد كان يقول ذلك الثوري وغيره كثيراً يكنون عن الضعيف

ولا يسمونه لا يقولون عن رجل وهذا معنى قول القطان : كان فيه إسناد لصح به ، يعني لو كان أخذه عن ثقة لسماه وأعلن باسمه.

وخرَجَ البيهقي من طريق أبي قدامة السرخسي قال :سمعت يحيى بن سعيد يقول: "مرسل الزهري شر من مرسل غيره ، لأنه حافظ ، وكل ما يقدر أن يسمى سمي وإنما يترك من لا يستجيز أن يسميه". اهـ.

حكم المرسل:

اختلف العلماء في الاحتجاج بالحديث المرسل اختلافا كثيرا نورد منه أهم الآراء وأشهر الأقوال وهي ثلاثة:

المذهب الأول: مذهب جمهور المحدثين وكثير من الفقهاء والأصوليين وهو أن المرسل ضعيف لا يحتج به.

ودليلهم على ذلك: أن المحذوف مجهول الحال، لأنه يحتمل أن يكون غير صحابي، وإذا كان كذلك فإن الرواة "حدثوا عن الثقات وغير الثقات، فإذا روى أحدهم حديثا وأرسله لعله أخذه عن غير ثقة".

وإن اتفق أن يكون المرسل لا يروي إلا عن ثقة، فالتوثيق مع الإبهام غير كاف".

المذهب الثاني: مذهب الإمام المطلب الشافعي، وهو- كما أورده في الرسالة قبول المرسل من كبار التابعين بشرط الاعتبار في الحديث المرسل والراوي المرسل:

أما الاعتبار في الحديث فهو أن يعتضد بواحد من أربعة أمور:

1- أن يروي مسندا من وجه آخر.

2- أو يروي مرسلا بمعناه عن راو آخر لم يأخذ عن شيوخ الأول فيدل ذلك على تعدد مخرج الحديث.

3- أو يوافقه قول بعض الصحابة.

4- أو يكون قد قال به أكثر أهل العلم.

وأما الاعتبار في راوي المرسل فأن يكون الراوي إذا سعى من روى عنه لم يسم مجهولا ولا مرغوبا عنه في الرواية.

فإذا وجدت هذه الأمور كانت دلائل على صحة مخرج حديثه، كما قال الشافعي، فيحتاج به.

المذهب الثالث: مذهب أبي حنيفة ومالك وأصحابهما، وهو أن المرسل من الثقة صحيح يحتاج به، ودليلهم على ذلك:

1- أن الراوي الثقة لا يسعه حكاية الحديث عن الرسول ﷺ إذا لم يكن من سمعه منه ثقة، والظاهر من حال التابعين خاصة أنهم قد أخذوا الحديث عن الصحابة وهم عدول.

2- أن أهل تلك القرون كان غالب حالهم الصدق والعدالة، بشهادة النبي ﷺ لهم، فحيث لم نطلع على ما يجرح الراوي فالظاهر أنه عدل مقبول الحديث.

وقد دارت حول المسألة مناقشات كثيرة استوفاهها دراسة وبحثا الحافظ العلائي في كتابه القيم "جامع التحصيل"، لا نطيل بها.

إلا أنا نلاحظ أن الحديث المرسل دائر بين احتمالي الصحة والضعف فإذا اختلف بقرائن تقويه ينبغي أن يعمل به ويحتج بذلك فيما نرى منتهى العمل في هذه المسألة بين الأئمة الفقهاء. أه (منهج النقد في علوم الحديث)(³)

مرسل الصحابي:

مرسل الصحابي هو ما يرويه الصحابي عن النبي ﷺ ولم يسمعه منه، إما لصغر سنه، أو تأخر إسلامه أو غيابه عن شهود ذلك.

ومنه كثير من حديث ابن عباس، وعبد الله بن الزبير وغيرهما من أحداث الصحابة.

مثاله: ما أخرجه أحمد والترمذي: عن ابن عباس قال: مرض أبو طالب فأتته قريش وأتاه رسول الله يعبده، وعند رأسه مقعد رجل، فقام أبو جهل فقعده فيه، فقالوا: إن ابن أخيك يقع في آلهتنا. قال: ما شأن قومك يشكونك؟ قال: يا عم أريدكم على كلمة واحدة تدين لهم بها العرب وتؤدي العجم إليهم الجزية. قال: ما هي؟ قال: لا إله إلا الله. فقاموا فقالوا: أجعل الآلهة إله واحدا..".

وهذا النوع قد تعرض لبحثه علماء أصول الفقه. أما المحدثون فلم يعدوه من المرسل، لأن ذلك في حكم الموصول المسند، لأن روايتهم عن الصحابة والجهالة بالصحابي غير قاذحة، لأن الصحابة كلهم عدول.

قال البراء بن عازب "لي كلنا سمع حديث رسول الله ﷺ، كانت لنا ضيعة وأشغال، ولكن الناس لم يكونوا يكذبون يومئذ، فيحدث الشاهد الغائب" (٤).

كن اعترض على ذلك بأنه يحتمل أن يكون من رواية الصحابي عن تابعي عن صحابي، وقد وقع ذلك في بعض الأحاديث. وجهالة التابعي تضر بصحة الحديث، حتى تغالي بعضهم فجعل مرسل الصحابي كمرسل التابعي.

غير أن نظر المحدثين الثاقب قد تتبع هذه الأحاديث، فتبين بالاستقراء أن رواية الصحابة عن التابعين نادرة جدا، وأن من روى منهم عن غير الصحابة فقد بين في روايته عمن سمعه. كما تبين أنها تقع غالبا في غير الحديث المرفوع، وإنما وقعت في

نقلهم بعض أخبار الماضين، على قلة ونادرة، والنادر لا حكم له فتحقق بذلك الحكم بالصحة لمرسل الصحابي.

أما المحور الثاني: الأحاديث التي ذكرها الإمام المزي مرسلًا ولكنها مرفوعة.

الحديث المرفوع هو ما أضيف إلى النبي صلى الله عليه من قول أو فعل أو تقرير، جاء في مقدمة ابن الصلاح: وَتَقْرِيرُهُ أَحَدُ وُجُوهِ السُّنَنِ الْمَرْفُوعَةِ، فَإِنَّهَا أَنْوَاعٌ مِنْهَا أَقْوَالُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَمِنْهَا أَفْعَالُهُ، وَمِنْهَا تَقْرِيرُهُ وَسُكُوتُهُ عَنِ الْإِنْكَارِ بَعْدَ إِطْلَاعِهِ، وَمِنْ هَذَا الْقَبِيلِ قَوْلُ الصَّحَابِيِّ: كُنَّا لَا نَرَى بَأْسًا بِكَذَا وَرَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِينَا، أَوْ كَانَ يُقَالُ كَذَا وَكَذَا عَلَى عَهْدِهِ، أَوْ كَانُوا يَفْعَلُونَ كَذَا وَكَذَا فِي حَيَاتِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَكُلُّ ذَلِكَ وَشِبْهُهُ مَرْفُوعٌ مُسْنَدٌ، مُخَرَّجٌ فِي كُتُبِ الْمُسَانِيدِ. (٥) انتهى.

والمرفوع صفة للحديث الشريف ولا تقتضي تصحيحًا ولا تضعيفًا، فقد يكون مرفوعًا وهو صحيح، وقد يكون مرفوعًا وهو حسن، وقد يكون مرفوعًا وهو ضعيف، فالحديث إذا وصف بالرفع فإنما يراد بذلك مقابلة الموقوف والمقطوع، وعلى هذا فلا يمكن حصر أنواع الحديث المرفوع، ولعل قصد السائل هو أنواع الرفع في الحديث.

ويلاحظ من خلال طريق المزي، أنه قد يذكر الحديث في المراسيل ولكنها مرفوعة من طريق آخر، وأذكر هنا هذه الأحاديث وأرجح المرفوع عند التعارض بين الوصل والإرسال بصورة صريحة وهي كما ذكر المزي: 18390 - [سي] حديث من قال: بسم الله الذي لا يضر مع اسمه شيء ... الحديث. في ترجمته، عن أبيه عثمان .

أخرجه والنسائي في "الكبرى" (9/ 11) 9759 و في "اليوم والليلة" (15) من طريق أبان بن عثمان، قال سمعت عثمان بن عفان رضي الله عنه، عن النبي ﷺ قال: "من قال: باسم الله الذي لا يضر مع اسمه شيء في الأرض ولا في السماء وهو السميع العليم، فقالها حين

يمسي، لم تفجأه فاجئة بلاء حتى يصبح، وإن قالها حين يصبح لم تفجأه فاجئة بلاء حتى يمسي".

قال النسائي: خالفه عبد الله بن مسلمة، رواه عن أبي مودود، عن رجل، عمن سمع أبان بن عثمان.

هذا الحديث مروي من جهتين:

الأول: رواه أبو مودود عبد العزيز بن أبي سليمان المدني،^(٦) عن محمد بن كعب القرظي،^(٧) عن أبان بن عثمان،^(٨) عن أبيه عثمان رضي الله عنهم (بحتمال الإسقاط).

الثاني: ورواه عبد الله بن مسلمة القعنبي، و عبد الرحمن بن مهدي،^(٩) كلاهما: عن أبي مودود، عن رجل، عمن سمع أبان بن عثمان، عن أبان، به. بزيادة الراوي المهم.

قلت: الطريق الأول ضعيف لأن انفرد به عبد العزيز بن أبي سليمان الهذلي هو مقبول من الذين عاصروا صغار التابعين،^(١٠) والتفرد في هذه الطبقة لا يقبل إلا من الثقات، لا سيما هو خالف الثقات.

وأما الطريق الثاني الأخير هذا أصح من طريق الأول لأن القعنبي هو ثقة، وعبد الرحمن بن مهدي هو أيضا ثقة حافظ، فكلاهما روي بالزيادة، فيثبت به هناك راوي آخر الذي غير مسمى، وقد رجح الدارقطني هذه الطرق، فقد قال في "العلل" 3/ 8 بعد ذكر الاختلاف: "وهذا القول الأخير هو المضبوط عن أبي مودود، ومن قال فيه: عن محمد بن كعب القرظي فقد وهم". فبهذا هذا حديث مرفوع متصل حسن وقد تسامح الشيخ الإمام المزي في هذه الرواية. والله أعلم.

المحور الثالث: الأحاديث التي ذكرها مرسلا.

الإرسال هو رفع التابعي إلى رسول الله ﷺ، وهذا هو المشهور عند أهل الحديث كما ذكره ابن الصلاح وابن دقيق العيد والعراقي وغيرهم.⁽¹¹⁾

واختلف أهل العلم إذا وصل الحديث بعض الرواة وأرسله آخر، هل الحكم لمن وصل، أو أرسل، أو للأكثر، أو للأحفظ؟ على أربعة أقوال، فقليل: الحكم الإرسال، وقيل الحكم لمن وصل، وقيل الحكم في ذلك للأكثر، وقيل الحكم في ذلك للأحفظ من وصل أو إرسال.⁽¹²⁾

والصحيح الذي قرره المحققون من العلماء أن أئمة الحديث لم يكونوا يلتزمون طريقا واحدا في الترجيح، بل كانوا يرجحون ما تدل القرائن على ترجيحه.⁽¹³⁾

ويلاحظ من خلال طريق المزي، أنه قد يذكر الأحاديث المرسل وهي مقاصده في هذا الباب كما هو ذكر: "حديث كفى بالمرء إثما أن يحدث بكل ما سمع. في ترجمته، عن أبي هريرة". أخرجه أبو داود (298/4) 4992 من طريق حفص بن عمر، حدثنا شعبة، ح وحدثنا محمد بن الحسين، حدثنا علي بن حفص، قال: حدثنا شعبة، عن حبيب بن عبد الرحمن، عن حفص بن عاصم، قال: ابن حسين في حديثه عن أبي هريرة، فذكره مرفوعا ومرسلا.

قلت: لم أجد له طريقا مرفوعا إلا هذا الطريق وهذا الطريق صحيح لأن رجاله كلهم ثقات وفيه متابعات كثيرة، والإمام المزي هو صحيح في هذه الرواية. والله أعلم.

المحور الرابع: الأحاديث التي ذكرها الإمام المزي مرسلا ولكنها مقطوعة.

قد يرد حديث ما بسند منقطع، ثم يرد نفس الحديث من طريق آخر متصلا ومرسلا خاليا من الانقطاع، والمنقطع ما لم يتصل إسناده على أي وجه كان أنقطاعه، وأكثر ما يستعمل في رواية من دون التابعي عن الصحابي.⁽¹⁴⁾

ولدفع الاختلاف إرسالاً وانقطاعاً اختلفت الأقوال فيه: فمنهم من يرجح الرواية المرسلة، ومنهم من يرجح الرواية المنقطعة، وقد يتوقف بعضهم في ذلك والأكثر يعتبرون المرسل زيادة؛ فإذا كان ثقة قبل.

ولكن الصحيح أنه ليس له ضابط بل قد ترجح إحدى الروایتين على الأخرى إذا كانت روايتها أكثر، أو أحفظ، أو كان روايتها أكثر عدداً، أو أشد ضبطاً، وما إلى ذلك من المرجحات كما هو ذكر: "حديث عن زكريا بن عدي قال: قال لي أبو إسحاق الفزاري: اكتب عن بقية ما روى عن المعروفين، ولا تكتب عنه ما روى عن غير المعروفين ولا تكتب، عن إسماعيل بن عياش ما روى، عن المعروفين ولا عن غيرهم. (م) في مقدمة كتابه (1/ 25) عن عبد الله بن عبد الرحمن الدارمي، عن زكريا بن عدي بهذا. (ت) في الأمثال (4/ 441) 2859 عن الدارمي نحوه: خذوا عن بقية ما حدثكم عن الثقات، ولا تأخذوا عن إسماعيل بن عياش ما حدثكم عن الثقات ولا عن غير الثقات. ذكره عقيب حديث النواس بن سمعان (ح 11714): إن الله ضرب مثلاً صراطاً مستقيماً.

أخرجه مسلم (1/ 25) به. و الترمذي (4/ 441) من طريق محمد بن إسماعيل البخاري به كلاهما عن عبد الله بن عبد الرحمن الدارمي،⁽¹⁵⁾ يقول: سمعت زكريا بن عدي،⁽¹⁶⁾ عن أبي إسحاق الفزاري⁽¹⁷⁾ فذكره مقطوعاً.

قلت: هذا أثر صحيح، لأن رجاله كلهم ثقات، ومن رجال الصحيح، والشيخين بنفسهما روى هذا الأثر، وهنا تسامح المزي أنه ذكره مرسلاً ولكن هذا مقطوع. والله أعلم.

المحور الخامس: الأحاديث التي ذكرها مرسلاً ولكنها موقوف.

قد يروي الحديث من طريق مرسل، ثم يوجد أنه روي عن الصحابي موقوف من قوله، والموقوف: ما هو يروي عن الصحابي ﷺ من قوله، أو من فعله، أو نحوه.

ومثل هذا الاختلاف يكون محل نظر عند المحدثين، فمنهم من يحكم للحديث بالمرسل. ومنهم من يحكم للوقف. ومنهم من يفضل، والصحيح أنهم يرجحون ما تدل القرائن على ترجيحه. كما ذكره المزي: "[د] حديث: كنت أدخل بيوت أزواج النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في خلافة عثمان [بن عفان] فأتناول سقفها بيدي. (د) في المراسيل (95: 5) عن غسان بن الفضل، عن ابن المبارك عنه به.

أخرجه أبو داود في "المراسيل" (ص: 341) 497 من طريق غسان بن الفضل،⁽¹⁸⁾ والبخاري، عن عبد الله بن المبارك، عن حريث بن السائب،⁽¹⁹⁾ سمعت الحسن، مقطوعا.

قلت: إسناده موقوف حسن بالمتابع، غسان هو مقبول وتابعه البخاري، وبقية رجاله ثقات إلا ابن السائب هو صدوق. وهنا تسامح المزي أنذه ذكره مرسلا ولكن هذا مقطوع. والله أعلم.

الخاتمة

يذكر أهم النتائج التي توصلنا إليها من خلال هذا البحث، وهي كما يلي:

1. إن الإمام المزي رحمه الله هو إمام من أئمة النقاد، له يد طويلة في علم الحديث وعلمه، وله كلام وتعليق على معظم الأحاديث التي أوردها في كتابه العظيم.
2. إن الكتاب "تحفة الأشراف" يعتبر من المصادر المهمة في المراسيل.
3. إن "تحفة الأشراف" من الكتب التي اعتنت بالغرائب والأفراد.

4. هدف البحث هو بيان الأبعاد النقدية لمصطلح المرسل، وبيان أنواعه، وحكمه، وضابط قبول المرسل أو رده، وأسباب وقوع المرسل من الراوي.
 5. وقد أشار البحث إلى القرائن التي تجعل المرسل غير محتمل وقادحا في صحة الحديث، لأن أغلب الأحاديث فيه مبني على المرسل.
 6. وقد أظهرت الدراسة أن للمرسل أثرا عظيما في تنوع المصطلحات التي اصطلح عليها العلماء، وذلك بحسب الموضوع الذي وقع فيه المرسل ودرجة الراوي المرسل.
 7. وقد أظهر البحث أن أثر المرسل لم يقتصر على تنوع المصطلحات والمصنفات في علوم الحديث، بل امتد أثره إلى جوانب أخرى تشمل جميع عناصر الرواية.
 8. إن علة المرسل مع القرائن تؤثر على الراوي جرحا وتعديلا، وعلى النص المروي ردا وقبولا.
- وختاما نقول إن العصمة لله ورسوله، ليس لأحد يحفظ من الزلات البشرية إلا من عصمه الله، فإذا كان فيه خطأ فهو منا وما كان صوابا فمن الله تعالى، والله أعلم.

المصادر والمراجع:

- ¹ - انظر: ابن الصلاح، عثمان بن عبد الرحمن، أبوعمر، تقي الدين، علوم الحديث، بيروت: دار الفكر، المعاصر، 1406هـ - 1986م، ص 187
- Ibn al-Salah, Uthmān bin Abd al-Rahman, abū ‘Amr, Taqī al-Dīn, ‘Ulūm al-Ḥadīth, Beirut: Dār al-Fikr, 1406 AH - 1986 AD, p. 187
- ² - ابن حجر، أحمد بن علي بن محمد، أبو الفضل، العسقلاني، تهذيب التهذيب، الهند: دائرة المعارف النظامية، الطبعة الأولى، 1326هـ، ج 1، ص 2

Ibn al-Ḥajar, Aḥmad bin 'Alī bin Muhammad, abū al-Faḍl, al-'Asqalōnī, Tahdhīb al-Tahdhīb, India: Da'ra M'arif al-Nizamiyah, 1326 AH, Vol.1, p. 2

³ - عتر، نور الدين، الدكتور، منهج النقد في علوم الحديث: دار الفكر، دمشق - سورية الطبعة: الثالثة، 1401 هـ-1981، ج 1، ص 373

'Itar, Nūr al-Dīn, Dr., Manhaj al-Naqd Fī 'Ulūm al-Ḥadīth: Syria: Dār al-Fikr, Damascus Ed. 1, 1401 AH-1981, Vol. 1, p. 373

⁴ - أخرجه ابن أبي شيبة 462/10، والبخاري في "خلق أفعال العباد" ص 49 و 50، وأبو داود (1468)، والنسائي في "المجتبى"، وفي "الكبرى" (1088) و (8050)، ج 2، ص 179 والمروزي في "قيام الليل" ص 58 (المختصر) وأبو عوانة كما في "إتحاف المهرة" ج 2، ص 474، والحاكم، من طرق، عن الأعمش، بهذا الإسناد، ج 1، ص 572

Al-Bukhari în „Creația actelor poporului” pp. 49-50, Ibn Abi Shaybah 10/462, Abu Dā'ūd, Ḥadīth 1468

⁵ - ابن الصلاح، عثمان بن عبد الرحمن أبو عمرو، تقي الدين، علوم الحديث، دار الفكر المعاصر- بيروت: الطبعة 1406 هـ - 1986 م، ص 48

'Ulūm al-Ḥadīth li ibn e Ṣalah, p. 48

⁶ - هو عبد العزيز بن أبي سليمان الهذلي مولاهم أبو مودود المدني القاص مقبول من السادسة. Abdul Aziz bin abī Suleiman al-Hudhali, lord of abū Mawdūd al-Madani, acceptable.

⁷ - هو محمد بن كعب بن سليم بن أسد أبو حمزة القرظي المدني وكان قد نزل الكوفة مدة ثقة عالم من الثالثة ولد سنة أربعين على الصحيح ووهبهم من قال ولد في عهد النبي ﷺ فقد قال البخاري إن أباه كان ممن لم ينبت من سبي قريظة مات محمد سنة عشرين وقيل قبل ذلك. تقريب التهذيب، ص 504

Taqrīb al-Tahdhīb, p. 504

⁸ - هو أبان بن عثمان بن عفان الأموي أبو سعيد ويقال أبو عبد الله، روى عن أبيه وزيد بن ثابت وأسماء بن زيد، وعنه ابنه عبد الرحمن وعمر بن عبد العزيز وأبو الزناد والزهرى ونبيه بن وهب وغيرهم، قال عمرو بن شعيب ما رأيت أعلم بحديث ولا فقه منه وعده يحيى القطان في فقهاء المدينة وقال العجلي ثقة من كبار التابعين وقال ابن سعد مدني تابعي ثقة وله أحاديث وكان به صمم ووضح وأصابه الفالج قبل أن يموت

بسنة، وقال أبو بكر الأثرم قلت لأبي عبد الله يعني أحمد بن حنبل أبان بن عثمان سمع من أبيه قال لا من أين سمع منه. ولكن العلائي رد هذا القول، فرأيه: "له عن أبيه في صحيح مسلم حديث لا ينكح المحرم ولا ينكح انتهي، وقال أبو زرعة: قلت في صحيح مسلم وفي سنن أبي داود التصريح بسماعه من أبيه للحديث المذكور وفي سنن أبي داود التصريح بسماعه منه لحديث ضمد المحرم عينيه بالصبر وله رواية عن أسامة بن زيد في سنن النسائي وتوقف المزي في ذلك فقال إن كان محفوظا انتهي، وكذا قال الحافظ في التهذيب.

انظر: تهذيب التهذيب (ج 1، ص 84)، تحفة التحصيل في ذكر رواة المراسيل، ص 13

Tahdhīb al-Tahdhīb, vol. 1, p. 84, Tuhfat al-Tahṣeel Ruwāt al-Mrāsīl, p. 13

⁹ - هو عبد الرحمن بن مهدي بن حسان العنبري مولاهم أبو سعيد البصري ثقة ثبت حافظ عارف بالرجال والحديث قال بن المديني ما رأيت أعلم منه من التاسعة مات سنة ثمان وتسعين وهو بن ثلاث وسبعين سنة. تقريب التهذيب، ص 351

Taqrīb al-Tahdhīb, p. 351

¹⁰ - ايضا، ص 357

Ibid, p. 357

¹¹ - أنظر: معرفة علوم الحديث للحاكم، (ص 25)، وفتح المغيث للسخاوي، (ج 1، ص 131)، ونزهة النظر لابن حجر (ص 41)، تحقيق: عبد الله بن ضيف الله الرحيلي، الطبعة الأولى، مطبعة سفير، الرياض، 1422 هـ

Ma'rfat 'Ulūm al-Ḥadīth Hadith li al-Hōkim, p. 25,/ Faṭḥ al-Mughīth li al-Sakhāwī, vol. 1, p. 131,/ Nuzhat al-Nazar li ibn Hajar, edited: Abdullah bin Daif Allah al-Rahīlī, Maṭba'ah Safīr, Riyadh, 1422 AH, p. 41

¹² - انظر: الكفاية في علم الرواية للخطيب (ص 550)، وعلوم الحديث لابن الصلاح (ص 44-45)، وفتح المغيث للسخاوي، ج 1، ص 173-175

'Ulūm al-Ḥadīth li ibn e Ṣalāh, pp. 44-45,/ Faṭḥ al-Mughīth li al-Sakhāwī, Vol. 1, pp. 173-175

¹³ - انظر: النكت على كتاب ابن الصلاح لابن حجر (ج 1، ص 100)، توضيح الأفكار للأمير الصنعاني (ج 1، ص 311)، تحقيق: صلاح بن محمد بن عويضة، دار الكتب العلمية، بيروت: الطبعة الأولى، 1417 هـ/1997 م.

Al-Nukt ‘alā Kitāb ibn al-Ṣalah li ibn Hajar, Vol. 1, P.100),
Toḍī’ al-Afkār li al-Amīr al-Ṣan‘āni, Edited: Ṣalāḥ ibn
Muhammad ibn ‘Uwaiḍah, Beirut: Dār al-Kutub al-‘Ilmiyyah,
1417 AH / 1997AD, Vol. 1, P. 311

¹⁴ - النووي، محي الدين يحيى بن شرف، أبو زكريا ف676، التقريب والتيسير، بيروت: الناشر: دار
الكتاب العربي، الطبعة الأولى، 1408هـ-1985م، ج 1، ص 35
Al-Nawawī, Muḥay al-Dīn Yaḥya ibn Sharaf, al-Taqrīb wa al-
Taysīr, Beirut: Dār al-Kitāb al-‘Arabī, 1408 AH-1985AD, Vol. 1,
p. 35

¹⁵ - هو عبد الله بن عبد الرحمن بن الفضل بن بهرام السمرقندي أبو محمد الدارمي الحافظ صاحب
المسند ثقة فاضل متقن من الحادية عشرة مات سنة خمس وخمسين وله أربع وسبعون. تقريب
التهذيب، ص 311

Taqrīb wa al-Tahdhīb, p. 311

¹⁶ - هو زكريا بن عدي بن الصلت التيمي مولاهم أبو يحيى الكوفي نزيل بغداد وهو أخو يوسف ثقة
جليل يحفظ من كبار العاشرة مات سنة إحدى عشرة أو اثنتي عشرة ومائتين. تقريب التهذيب، ص
216

Ibid, p. 216

¹⁷ - هو إبراهيم بن محمد بن الحارث بن أسماء بن خارجة بن حصن بن حذيفة الفزاري الإمام أبو
إسحاق ثقة حافظ له تصانيف من الثامنة مات سنة خمس وثمانين وقيل بعدها. تقريب التهذيب،
ص 92

Ibid, p.92

¹⁸ - هو غسان بن الفضل أبو عمرو السجستاني نزيل مكة مقبول من العاشرة. تقريب التهذيب،
ص 442

Ibid, p. 442

¹⁹ - هو حريث بن السائب التميمي وقيل الهلالي البصري المؤذن صدوق يخطئ من السابعة. تقريب
التهذيب، ص 156

Ibid, p. 156